

اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في دول عربية مختارة للمدة 1990-2010 العراق والسعودية أنموذجاً

لوره باسم بشير الساعور

قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق

E-mail: Lora.basim@yahoo.com

الخلاصة

يهدف البحث دراسة وقياس اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في بعض الدول العربية وهي (العراق والسعودية)، واعتمد البحث على فرضية مفادها ان للسياسات التبادل التجاري اثار متباينة في معدل نمو الناتج الزراعي في دول عينة البحث، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي مع التحليل الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وتضمن البحث سلسلة زمنية مداها احدى وعشرون سنة 1990-2010، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لمعرفة تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية والزراعية المستقلة على المتغير المعتمد نمو الناتج الزراعي، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي ان حجم الواردات الزراعية يفوق حجم الصادرات الزراعية أي ان الميزان التجاري الزراعي سالباً خلال مدة البحث وهذا يعكس المستوى المتدني لقدرات القطاع الزراعي لكلا البلدين. وتبين من نتائج التحليل أيضاً معنوية المساحة المزروعة $x1$ لكل من العراق والسعودية، إما بالنسبة لمتغير الصادرات الزراعية $x2$ فقد ظهر غير معنوي في تأثيره بمعدل نمو الناتج الزراعي في كل من العراق والسعودية، إما متغير معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي $x3$ فقد ظهر معنوي في التأثير على نمو الناتج الزراعي في كلا البلدين، إما متغير الأهمية النسبية للعجز او الفائض لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي $x4$ فقد ظهر معنوي في التأثير على نمو الناتج الزراعي في العراق فقط وعدم معنويته في السعودية وقد وجد من خلال التحليل أيضاً عدم معنوية المتغير متوسط دخل الفرد الحقيقي $x5$ في كل من العراق والسعودية، كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات الدالة: السياسات التجارية، الصادرات الزراعية، الناتج الزراعي.

تاريخ تسلم البحث: 2013/9/11 ، وقبوله: 2013/12/30.

المقدمة

ان التجارة الخارجية الزراعية العربية احد القضايا الرئيسية والمهمة في إطار الاهتمام الاقتصادي والسياسي العربي، إذ تعد الصادرات الزراعية احد المفردات المهمة في مكونات الدخل القومي العربي لأنها مصدراً رئيساً من مصادر حصيلتها من العملات الأجنبية وتمويل متطلبات تنميتها الاقتصادية في حين تعد الواردات الزراعية مصدراً من مصادر توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية والضرورية والمدخلات الزراعية ومن كل ماورد انفا تسعى الأقطار العربية إلى تنمية صادراتها الزراعية وتحد من استيراداتها وذلك هو محورا أساسيا من محاور سياستها الاقتصادية الزراعية، والجدير بالذكر ان واقع القطاع الزراعي في البلدان العربية ومنها (العراق والسعودية) يتميز بضعف كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية نتيجة لمجموعة من العوامل الطبيعية والتكنولوجية، مما يتطلب تأهيل هذا القطاع لزيادة القدرة التنافسية في السوق الدولية. تتلخص مشكلة البحث في القيد الذي تواجهه هذه البلدان والتمثل في ان القطاع الزراعي في الدول العربية ومنها (العراق والسعودية) يعاني من اختلالات هيكلية كانت سببا في تخلف القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن ذلك عدم وجود توجيه حقيقي للموارد الاقتصادية مما يؤدي حدوث مشاكل في الميزان التجاري ومن هنا جاءت أهمية البحث إذ تعد التجارة الخارجية في البلدان العربية من ابرز القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عملية التنمية، ونلمس أهمية التجارة الخارجية عند قصور الإنتاج المحلي عن تلبية متطلبات واحتياجات السكان من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بالإضافة إلى تصريف الفائض من السلع المنتجة محليا، وتأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية ومستلزمات الإنتاج، وبالتالي إحداث تغيير جذري في التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل جزء من الادخارات الوطنية إلى استثمارات إنمائية. على هذا فقد احتلت التجارة الخارجية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية ومنها العراق والسعودية فهي بمنزل الحصيلة النهائية لمدخلات ومخرجات الأنشطة الاقتصادية في اقتصاد أي دولة، ومن خلالها يتحدد مدى انكشاف الاقتصاد على الخارج. ويهدف البحث إلى قياس وتحليل اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في دول عربية مختارة (العراق - السعودية) للمدة 1990-2010، حيث يعتمد البحث على فرضية مفادها ان السياسات التبادل التجاري تأثيرات متباينة في معدل نمو الناتج الزراعي في دول عربية بحسب طبيعة هيكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها وسياساتها الاقتصادية في التعامل مع سياسات الانفتاح التجاري الزراعي خلال المدة 1990-2010.

ومن الدراسات التي أجريت في هذا المجال السيفو وهاشم (1984). دراسة عن معدلات الطلب على الاستيرادات الزراعية في العراق للأعوام (1965-1980) اوضح فيها بان الدخل القومي احد أهم المتغيرات السلوكية المؤثرة في الكميات المستوردة من المنتجات الغذائية وأوضحا أيضا بان القطاع الزراعي العراقي دون مستوى الطموح وإنتاجه يتسم بالتذبذب من سنة لأخرى وذلك عكس أثره في زيادة الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية واقترح الباحثان وسائل

لتنمية وتطوير القطاع الزراعي وزيادة فاعليته تمثلت في إعادة النظر في المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع المعني ثم وضع سياسات استثمارية وإنتاجية تهدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل الرئيسية فيه وتحد من استيرادها من الأسواق الأجنبية. وأشار غولدين (1992) إلى إن السياسات الزراعية التي اتبعتها البلدان الصناعية لها الأثر السلبي على معظم اقتصاديات البلدان العربية، إذ توصل إلى إن ارتفاع الأسعار العالمية يؤثر في أوضاع الأمن الغذائي في هذه البلدان، كما أشارت الدراسة إلا إن الإضرار التي تسببها التكتلات الإقليمية التجارية في التجارة العالمية والتباطؤ في الاقتصاد الدولي والميل بتجاه النزعات الحمائية أحد العوامل التي ساهمة في تراجع أوضاع الأمن الغذائي في البلدان العربية. وتناولت دراسة ابراهيم وآخرون (2006). أثر السياسة الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية مستخدما في ذلك أسلوب تحليل السياسة كأحد الأدوات الحديثة في قياس أثر السياسات الزراعية المتمثلة بالدعم الحكومي لإنتاج القمح، وتبين إن التركيز على زراعة القمح في المزارع ذات السعات الكبيرة يحقق كفاءة إنتاجية عالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم الأبحاث الخاصة بزيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج والتركيز على زراعة القمح في المزارع ذات السعات الكبيرة لقدرتها على تحقيق كفاءة إنتاجية عالية. وفي دراسة الحرابي (2007). عن التجارة الخارجية في اليمن أوضح فيها بان التجارة الخارجية الزراعية أحد المؤشرات المهمة التي تعبر عن مقدرة المجتمع على إنتاج السلع الغذائية والستراتيجية مثل القمح والسكر والرز، وتعتبر الصادرات الزراعية في أي مجتمع عن مقدرته على إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة وإمكانية تصديرها بعد سد حاجة الطلب المحلي منها، وإن توسعها يؤدي إلى تزايد العوائد المباشرة التي تعزز النمو الزراعي والمقدرة على استيراد السلع الرأسمالية والمدخلات التي تعد ذات أهمية خاصة في تحقيق النمو الزراعي، إما الواردات الزراعية فهي تعني تواضع الإمكانات الإنتاجية المحلية أو عدم توافر الموارد الإنتاجية اللازمة لإنتاج السلع الزراعية المستوردة بالقدر الكافي الذي يتوافق مع احتياجات السكان منها، وإن الزيادة المستمرة في كمية الواردات الزراعية تعني استمرار اعتماد المجتمع على العالم الخارجي وذلك يجعل الاقتصاد المعني أكثر عرضة للآزمات والتقلبات التي تواجه الاقتصاديات العالمية. وفي دراسة غزال (2012). عن أثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة أوضح فيها بان التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية أحد الركائز الأساسية في نموها الزراعي ورافدا حيويا في توريد النقد الأجنبي اللازم ولها دور كبير في تحقيق حالة التناوب والتوازن بين النشاط الإنتاجي والاستيراد، وقد أوضحت نتائج الجانب العملي معنوية متغير قيم (الصادرات الزراعية) وبالعلاقة ايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من تركيا، الأردن، وتايلاند واليمن ومعنوية المتغير المذكور وبالعلاقة غير ايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من مصر، سوريا، تونس ولم تظهر معنويته في بقية دول العينة، ومعنوية متغير قيم (الاستيرادات الزراعية) وبالعلاقة ايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من تركيا، مصر، تايلاند، المغرب، باكستان واليمن ومعنوية المتغير المذكور وبالعلاقة غير ايجابية مع معدل نمو الناتج الزراعي في الاردن ولم تظهر معنويته في بقية دول العينة.

مواد البحث وطرائقه

يتمثل دور التحليل الوصفي بتفسير وتحديد العلاقة الوصفية بين المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية، في حين إن القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة وبذلك فإن فهم العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعد عاملا هاما عند استخدام الأدوات الإحصائية لمعالجة الظواهر الاقتصادية وبيان أثارها المحتملة وتشخيصها وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في دول عربية مختارة كمتغيرات مستقلة على نمو الناتج الزراعي كمتغير معتمد وكانت صيغة العلاقة الدالية وفقا للصيغ الرياضية التالية:-

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + \dots + B_nX_n + U_i$$

إذ إن:

Y = معدل نمو الناتج الزراعي.

X1 = المساحة المزروعة (الف هكتار).

X2 = الصادرات الزراعية (مليون دولار).

X3 = معدل الانكشاف الاقتصادي الزراعي (سياسة التجارة الخارجية).

X4 = الأهمية النسبية للعجز او الفائض لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي.

X5 = متوسط دخل الفرد الحقيقي (مليون دولار).

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها احد وعشرون عاما 1990-2010 وقد حسبت المتغيرات المذكورة أنفا ولمدة البحث بالدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية. ولإغراض التقدير والتحليل ثم تطبيق نموذج قياسي بثلاث صيغ هي (الخطية واللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية) وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة واختيرت أفضل الصيغ التي اجتازت الاختبارات الإحصائية (R²-T-F) والقياسية (D.W) وبمستوى معنوية 5%. واعتمد البحث في بياناته على مصادرها الاولية وبخاصة نشرات وزارة التخطيط والزراعة والجهاز المركزي للإحصاء، كم تم

الاستعانة بالبيانات الثانوية والتي تصدرها منظمة الغذاء والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض البحوث والرسائل والاطاريح ذات العلاقة وايضا الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

النتائج والمناقشة

المبحث الأول:

اولا: مفهوم التجارة الخارجية والتبادل التجاري بشكل عام: تقتضي ضروريات الحياة في شتى الدول ان تقوم بتبادل مع بعضها البعض بسبب الميزة النسبية التي تمتاز بها دولة على اخرى في منتجاتها وخدماتها وان لهذه المبادلة فوائد فهي تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوفر لديها حيث ان التجارة الخارجية عامل فعال في النهوض الاقتصادي للدول المتخلفة لذلك يربط اقتصاديو التنمية بين التجارة الخارجية وعملية التنمية الاقتصادية، وفي عام 1994 حدثت تطورات هامة كان لها اثر ملحوظ على التجارة الخارجية للدول ومن أهم التطورات على الصعيد المحلي تلك المتعلقة بجهود الدول لتحرير تجارتها الخارجية إما على الصعيد الدولي فان من أهم التطورات التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتعزيز الجهود المبذولة في إطار التكتلات التجارية لتيسير انسياب التجارة بين أعضائها (حاتم، 1993). وترتكز التجارة الخارجية للتعبير عن حركة السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول المتخلفة وهو ما يطلق عليها الصادرات او الواردات. فالصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع الى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها تمثل الصادرات حقتنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج، إما الواردات فهي سلع وخدمات وأصول رأسمالية التي يتم شراؤها من الخارج حيث تمثل الواردات سحبا (تسربا) من تدفق الدخل القومي الدائري وتؤدي الى تخفيض الدخل والنتائج الحقيقية.

وتعرف التجارة الخارجية بأنها (أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجرى بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات. وكذلك تعرف بأنها) عملية تبادل تجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لإطراف التجارة) وفي تعريف آخر هي حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال (داود، 2002).

إما السياسات التجارية فتعرف بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا ولتحقيق أهداف معينة)، كما تعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى. ومن الملاحظ ان بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريفية الجمركية او سياسة المنع).

أنواع السياسات التجارية: تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما:

أ: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة): أي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو وأطروحات الفيزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة، وتعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على:

1. زيادة الدخل القومي العالمي.
 2. انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية.
 3. الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة.
- ب: سياسة الحماية التجارية:** ويقصد بها حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، فضلا عن حماية المنافع العامة وتعمل الحماية التجارية:
1. تقليل البطالة: تعمل أدوات الحماية (التعريفية او الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة واقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل.
 2. تنوع الإنتاج: تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنوع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد من السلع.
 3. حماية الدولة من الداخل: مثل الحصار او الحروب الاقتصادية او السلع الضارة بالصحة العامة او الأخلاق الاجتماعية او السلع غير الكفؤة او التعرض للإغراق.
 4. الحصول على الإيرادات: وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية.
 5. حماية الصناعات الناشئة: أي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون / 1791) ثم تبعه الألماني مزيديريك ليست/ 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل

في مراحلها الأولى، علما ان هذه السياسة تستمر لفترة محددة بعدها ترفع ليتمكن الإنتاج المحلي من منافسة الإنتاج العالمي وان استمرت طويلا فيبقى الإنتاج المحلي دون مستوى الطموح والمنافسة الدولية (المزروك، 1999).

ثانياً: هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية في دول العينة:

1. هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية في العراق: لقد كان العراق قبل فرض الحصار عليه من الدول المستوردة للسلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وكانت صادرات النفط الخام هي التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري مما جعله موجبا إما من دون صادرات النفط فان الميزان التجاري سيكون سالبا وكذلك الحال في الميزان التجاري الزراعي، ويعود سبب ذلك الى تدني الإنتاج المحلي بشكل عام والإنتاج الزراعي بشكل خاص وبسبب وجود طلب محلي كبير على السلع والخدمات والمنتجات الغذائية مما يؤدي الى وجود عجز كبير بين الطلب والإنتاج المحلي وعلى هذا الأساس تقوم التجارة بتغطية هذا العجز عن طريق الاستيرادات، وعلى الرغم من انه لا توجد عملية تصدير خلال فترة التسعينات بسبب الحصار وكذلك ان الاستيراد كان مقنن او محدد وتقرره الأمم المتحدة بسبب الحصار الجائر المفروض على العراق الا انه يتم التصدير حسب الفائض في الإنتاج عن الاستهلاك للقطاع الخاص ويوضح الجدول (1) الميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة (1990-2010).

الجدول (1): الميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة (1990-2010) القيمة مليون دولار.

Table (1): Agricultural trade balance in Iraq for the period(1990-2010)million dollars summit.

العجز في الميزان التجاري Trade balance	نسبة الصادرات للواردات % the ratio of exports to imports	الواردات الزراعية Agricultural imports	الصادرات الزراعية Agricultural exports	السنوات Years
1256.78-	32.12	1851.59	594.81	1990
726.05-	11.85	823.70	97.65	1991
1096.43-	7.26	1182.28	85.85	1992
951.33-	4.03	991.28	39.95	1993
687.68-	9.96	763.83	76.15	1994
993.25-	6.57	1063.20	69.95	1995
813.22-	10.47	908.37	95.15	1996
1188.8-	12.01	1351.15	162.35	1997
1158.55-	15.84	1376.71	218.16	1998
1205.92-	11.40	1361.12	155.20	1999
1657.55-	3.63	1720	62.45	2000
1636.68-	4.84	1720	83.32	2001
1315.25-	20.77	1645	329.75	2002
1183.27-	25.44	1587	403.73	2003
710.1-	58.71	1720	100.90	2004
1581.34-	16.01	1882.89	301.55	2005
1629.17-	9.84	1807	177.83	2006
1827.94-	8.47	1997.10	169.16	2007
1173.53-	37.45	1876.35	702.82	2008
199.62-	73.01	739.38	539.76	2009
947.72-	30.02	1354.31	406.59	2010

المصدر: احتسب الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات التالية:

مجهول (2011)، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي للسنوات مختلفة (2008-2011)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان: 213.

Anonymous (1980-2008). Year book of national accounts statistics, individual country data, New York.

نلاحظ من الجدول السابق بان هناك تذبذب بقيم الواردات والصادرات الزراعية من سنة لأخرى خلال مدة الدراسة ويعود ذلك الى طبيعة الطلب المحلي على تلك السلع هذا ولاتتضمن الصادرات قيم صادرات القطاع النفطي لذلك نلاحظ ان الميزان للسلع الزراعية سلبي في جميع سنوات الدراسة حيث تفاقمت قيم الواردات الزراعية قيم الصادرات الزراعية والذي يمكننا القول بان العراق خلال تلك السنوات قد شهدت تدني لمستوى القطاع الزراعي وعدم قدرته على سد الطلب المحلي.

2- هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية في السعودية: تواجه التجارة الخارجية في السعودية بمختلف اتجاهاتها الكثير من المشاكل والمعوقات الناجمة أساساً من نقص في حجم الإنتاج وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية إضافة إلى انعدام التنسيق في السياسات الزراعية ما بين الدول ولا بد من العمل الجاد على تلبية احتياجات السوق المحلية من بعض المنتجات الزراعية، ولقد تبين من خلال البحث أن حجم الواردات يفوق بكثير حجم الصادرات الزراعية أي أن الميزان التجاري الزراعي سالباً خلال مدة البحث ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2).

الجدول (2): الميزان التجاري الزراعي في السعودية للمدة (1990-2010) القيمة مليون دولار.

Table (2): Agricultural trade balance in Saudi for the period (1990-2010) million dollars summit.

العجز في الميزان التجاري Trade balance	نسبة الصادرات للواردات % the ratio of exports to imports	الواردات الزراعية Agricultural imports	الصادرات الزراعية Agricultural exports	السنوات Years
3179.74-	10.22	3541.91	362.17	1990
3490.33-	11.50	3944.18	453.85	1991
3203.49-	12.53	3662.59	459.10	1992
2946.56-	13.81	3418.87	472.31	1993
2711.87-	13.17	3123.45	411.58	1994
4024.9-	10.20	4482.12	457.22	1995
4372.57-	8.35	4771.39	398.82	1996
4422.64-	9.64	4894.54	471.90	1997
4118.5-	10.14	4583.46	464.96	1998
4448.83-	5.46	4706.12	257.29	1999
5423.99-	8.06	5900	476.01	2000
4266.63-	9.38	4708.48	441.85	2001
4763.13-	10.36	5314.01	550.88	2002
5563.6-	14.56	6512	948.40	2003
6777.4-	14.14	7893.79	1116.39	2004
8224.24-	13.21	9477	1252.76	2005
7961.1-	16.01	9479	1517.90	2006
9811.55-	17.89	11950	2138.45	2007
11624.7-	13.75	13478.22	1853.52	2008
12800.18-	11.67	14490.89	1690.71	2009
14155.53-	17.45	17147.81	2992.28	2010

المصدر: احتسب الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات التالية:

مجهول (2004)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لسنوات مختلفة (1998-2000-2005)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان.
مجهول (2008)، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، وزارة الزراعة، العدد الحادي والعشرون.

ونلاحظ من الجدول (2) بان الميزان التجاري الزراعي يتسم بالسلبية حيث بلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي عام 1990 نحو (3179) مليون دولار، ثم ارتفع حتى بلغ (14155) مليون دولار في عام 2010، ويعزى السبب في ذلك إلى أن هناك اختلافاً في جانبي الإنتاج الكلي للسلع الزراعية وحجم الاستهلاك العام للمنتجات الزراعية ولهذا يتطلب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي وتنمية واقع الإنتاج وتنمية التجارة الزراعية لمنافسة اقتصادات الدول الأخرى.

المبحث الثاني: نتائج تحليل الكمي في قياس اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في العراق والسعودية للمدة 1990-2010: وتحقيقاً لأهداف البحث في قياس اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في دول عربية مختارة، تم الاعتماد معادلة الانحدار الخطي المتعدد ومن خلال الجدول (3) أعطيت أفضل النتائج لتحليل البيانات العراق والسعودية.

ويتضح من الجدول (3) الى معنوية متغير المساحات المزروعة x_1 في التأثير الإيجابي في معدل نمو الناتج الزراعي في العراق وقد بلغت مرونة المتغير بنحو 6.83 وحدة، وتحسب المرونات في الدالة نصف لوغاريتمية الآتية: B_i $ep = \sqrt{\sum y_i / n}$ وهذه القيمة تعني ان زيادة الحاصلة في المساحات المزروعة في العراق وبنسبة 1% تؤدي الى زيادة معدل النمو الناتج الزراعي وبنسبة 2.85% وحدة حيث ان زيادة المساحات المزروعة واستغلالها بالشكل الأمثل يؤدي الى زيادة الغلة وبالتالي زيادة في كمية الناتج الزراعي، وبلغت مرونة نفس المتغير في السعودية وبنسبة 1% تؤدي الى

خفض بمعدل نمو الناتج الزراعي وبنسبة 2.85%، فالإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها الى وجود مساحات زراعية واسعة غير مزروعة وبذلك لم يظهر تأثير المساحات المزروعة في زيادة الناتج الزراعي. وأوضحت نتائج الجدول الى عدم معنوية متغير قيم الصادرات الزراعية x_2 وبعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي في كل من العراق وسعودية، وقد بلغت مرونة المتغير المذكور في العراق 0.001 وحدة وهذه القيمة تعني ان زيادة الصادرات الزراعية في العراق بنسبة 1% تؤدي الى رفع معدل نموها الزراعي بنسبة 0.001% وفي السعودية 0.447 وحدة، والإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور في الدول المذكورة أنفا توضح العلاقة الطردية بين قيم الصادرات الزراعية ومعدل نموها الزراعي، وذلك يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار ان عوائد الصادرات الزراعية تستغل في استيراد المعدات الزراعية الإنتاجية الأزرمة لتوسع نطاق الاستثمار الزراعي وما يترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو ناتجها الزراعي.

الجدول (3): نتائج التحليل الكمي في قياس اثر سياسات التبادل التجاري على نمو الناتج الزراعي في العراق والسعودية للمدة 2010-1990.

Table (3): The results of quantitative analysis to measure the impact of trade policies on agricultural output growth in Iraq and Saudi Arabia for the period 1990-2010.

ت	الدول Countries	نتائج الاختبارات Results of the test	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	نوع الدالة Type of function
1	العراق Iraq	R ² = 0.66 F = 5.83 D.W = 2.72	Bi	-0.000756	0.000496	0.00805	0.00137	0.0224	شبه لوغارتمية Semi- logarithmic
			T*	3.04	0.64	1.82	1.68	1.22	
2	سعودية Saudi	R ² = 0.78 F = 10.48 D.W = 1.97	Bi	-2.85	0.447	-1.92	0.0185	-2.06	لوغارتمية مزوجة Logramatic double
			T*	-2.46	0.85	-2.37	0.27	-1.02	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لدول العينة.

تشير نتائج الجدول (3) معنوية المتغير x_3 والذي يمثل الانكشاف الاقتصادي الزراعي وبعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي في العراق وقد بلغت مرونة المتغير 0.01 وحدة وهذه القيمة تعني ان الزيادة الحاصلة في الانكشاف الاقتصادي الزراعي وبنسبة 1% تؤدي الى زيادة معدل نمو الناتج الزراعي وبنسبة 0.01%، وبلغت مرونة نفس المتغير في السعودية 1.92 وحدة وهذه القيمة تعني ان الزيادة الحاصلة في الانكشاف الاقتصادي الزراعي وبنسبة 1% تؤدي الى خفض بمعدل ناتجها الزراعي وبنسبة 1.92%، فالإشارة الموجبة تتفق مع الآثار الايجابية للتجارة الخارجية وحرية التجارة الخارجية وأثرها على الناتج الزراعي إذ ان سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الحواجز والقيود الكمركية تسهم في توريد الاستثمارات الحديثة والمعدات الرأسمالية والمدخلات ذوات التقنية عالية الغلة والتي أسهمت بتأثيرات ايجابية في زيادة الناتج الزراعي. والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الانفتاح الاقتصادي ادت الى دخول المنتجات الزراعية المنافسة لنظيرتها المحلية مما عكس أثره في انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي. ومن نتائج الجدول (3) يتبين معنوية المتغير x_4 والذي يمثل الأهمية النسبية للعجز او الفائض لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي وبعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي في العراق، وقد بلغت مرونة المتغير في العراق 0.12 وحدة وهذه القيمة تعني ان زيادة الأهمية النسبية للعجز او الفائض لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الزراعي بنسبة 1% تؤدي الى رفع معدل نمو الناتج الزراعي بنسبة 0.12% وعدم معنوية المتغير x_4 في السعودية، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع المفاهيم النظرية الاقتصادية باعتبار ان الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات والصادرات الزراعية تدخل ضمن الميزان التجاري الزراعي الذي يعكس أثره في ميزان المدفوعات، وتشير نتائج الجدول أيضا الى عدم معنوية متغير قيم متوسط دخل الفرد الحقيقي x_5 وبعلاقة طردية مع معدل نمو الناتج الزراعي في العراق حيث بلغت مرونته 0.05 وحدة وهذه القيمة تعني ان زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة 1% تؤدي الى رفع معدل نمو ناتجها الزراعي بنسبة 0.05%، والإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المذكور تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار ان زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل يعمل على خفض حدة التفاوت في توزيع الدخل بين الريف والمدينة ويقلل من حدة التباين بين القطاعات الزراعية واللازراعية ويزيد من اندفاع بعض الأفراد نحو العمل في القطاع الزراعي وبذلك يتمكن المنتجون بدخلهم المرتفع من التوسع في استخدام وسائل إنتاجية حديثة في الزراعة تسهم في زيادة ونمو الناتج الزراعي،

إما الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير فيدل على ان الزيادة في متوسط دخل الفرد السعودي لا يوظف باتجاه زيادة الإنفاق على السلع الزراعية.

وتوصلت الدراسة الى بعض المقترحات منها تطبيق سياسات وإجراءات الحماية الكمركية على المحاصيل الزراعية المنتجة في البلدان النامية لان ذلك يمكنها من تطوير إنتاجها المحلي ويتيح لها إمكانات المنافسة في الأسواق الأجنبية مستقبلا، وكذلك الحد من الاستيرادات الزراعية وتشجيع زيادة السلع المعوضة عن السلع المستوردة وزيادة الصادرات والاهتمام بها وتحقيق المنافسة في الأسواق الخارجية وتطويرها كما ونوعا مما يرفع في معدل التبادل التجاري للسلع المصدرة. وكذلك يجب على الدول العربية ان تهتم بمؤشر الانفتاح الاقتصادي لان هذا المؤشر في المستقبل سيصبح مؤشرا مهما لزيادة الصادرات والمنافسة في الأسواق الخارجية جراء إزالة القيود الكمركية التي كانت مفروضة في السابق، وتوصي الدراسة أيضا بالاهتمام بكل مفردات السياسة الزراعية بوصفها السياسة الإنتاجية التي ترسم الخارطة الزراعية.

THE IMPACT OF TRADE POLICIES ON AGRICULTURAL OUTPUT GROWTH IN SELECTED ARAB COUNTRIES FOR THE PERIOD 1990-2010 IRAQ AND SAUDI ARABIA, A MODEL

Lora B. Basher AI-Saor

Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University, Iraq

[E-mail: Lora.basim@yahoo.com](mailto:Lora.basim@yahoo.com)

ABSTRACT

The research aims to study and measure the impact of trade policies on the growth of agricultural output in some Arab countries, namely, (Iraq, Saudi Arabia) and adopted on the search a premise that the policies of trade hav different effects of varying the rate of financing agricultural output in the countries of the search sample, also adopted a search on the descriptive approach with the analysis quantification using multiple regression analysis. The search included a range of time series Twenty-one years (1990-2010). Were used method of least squares normal to see the impact of some economic indicators and agricultural independent variable approved financing agricultural output, and most important conclusions reached by the research is that the volume of agricultural imports exceeds the volume of agricultural exports, that features agricultural trade is negative during the period of the research. This reflects the level low capacity of the agricultural sector For both countries. And show the results of the analysis also moral cultivation "(X1) for each of Iraq and Saudi Arabia, but for a variable agricultural exports (X2) has emerged not significant in its impact growth rate of agricultural output in both Iraq and Saudi Arabia, while the variable rate exposure economic agricultural (X3) has appeared in the moral influence on the growth of agricultural output in both countries, As for changing the relative importance of the surplus or deficit of the balance of payments to Total local output (X4) it has appeared in the moral influence on the growth of agricultural output in Iraq only and non Manuetha in Saudi Arabia It has been found through analysis the lack of moral variable average real per capita income (X5) in both Iraq and Saudi Arabia, has also been reached to a set of findings and recommendations.

Keywords: trade policies, Agricultural exports, agricultural output.

Received: 11/9/2013, Accepted: 30/12/2013.

المصادر

إبراهيم، باسم بن احمد والحمودي، خالد بن عبدالرحمن واخرون، (2006). اثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية (أسلوب مصفوفة تحليل السياسة)، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.

حاتم، سامي عفيف (1993). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة: 87.

الحرازي، شبير عبدالله (2007). دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية اليمنية مع اشارة الى التجارة الزراعية بصفة خاصة، مجلة *أفاق اقتصادية*، 28(111): 75.

داود، حسام علي (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، دار الطباعة: 14.
السيوف، وليد إسماعيل وهاشم، رشاد مهدي (1984). احتساب معدلات الطلب على الاستيرادات القطر العراقي للفترة (1965-1980)، مجلة *تنمية الرفادين*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 6(14): 174-175.

غزال، قيس ناظم واحمد، عماد عبدالعزيز (2012). تقدير وتحليل اثر التجارة الخارجية الزراعية في نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة (1980-2008)، مجلة *تنمية الرفادين*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 11(34): 89-103.

غولدين، ايان (1992). عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية دراسة نظرية، مجلة *القاسية للعلوم التربوية*، 2(2): 56-71.

مجهول (2004)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لسنوات مختلفة (1998-2000-2005)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان.

مجهول (2008)، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الحادي والعشرون.

مجهول (2011)، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي للسنوات مختلفة (2008-2011)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان: 213.

المرزوك، خالد (1999). الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، قسم العلوم المالية والنقدية: 38-40.

Anonymous (1980-2008). Year Book of National Accounts Statistics, Individual Country Data, United Nations, New York.